مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: واقع العلاقات التركية الالمانية والبحث عن نموذج للاستقرار
اسم الكاتب: د. عامر علي راضي العلاق
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/154
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:15 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

واقع العلاقات التركية الألمانية
والبحث عن نموذج للاستقرار

د. عامر علي راضي العلاق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مقدمة

لاشك أن الدول تتحرك حيال غيرها بصيغ علاقات التعاون أو الصراع تبعاً لحركة الدولة لتحقيق مصالحها الوطنية، ولا ينفي هذا أن تتفاعل المبادئ مع المصالح فتؤثر فيها وتتأثر بها، لكن الدول إجمالاً تسعى للارتقاء بمصالحها الذاتية إلى أعلى درجات الكمال في الوقت الذي تبقي فيه على تنافسها ضمن حدود طاقتها لتخفيف حدة الصراع مع بقية الدول، لذلك تحاول الدولة أن ترسم خط سيرها في السياسة الدولية انطلاقاً من هذا النمط ووفق أولوياتها التي تعكس أهداف السياسة الدولية ومن ضمنها الهيبة والقوة[1]. وعند تناول موضوعة العلاقات التركية الألمانية نجد أنها امتداد لإرث قديم لا يمكن لأي قيادة أن تتجاهله عند رسم السياسة الخارجية، خاصة وأن ألمانيا مستمرة في انضباطها الذاتي متمسكة بديمومة المصلحة التاريخية والعلاقات الخاصة مع تركيا.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تتطرق لموضوعة حيوية في العلاقات الدولية وتحاول تحديد الاتجاهات السلوكية لبلدين مؤثرين في أية متغيرات مستقبلية خاصة بعد أن مرا بظروف أجبرتهما على تغيير شروط التحرك. لذلك لا بد من معرفة بعض ملامح هذا السلوك من جهة، ومن جهة أخرى أن مجمل سلوك الغرب وألمانيا خاصة خلال وبعد الحرب الباردة هو تسكين تركيا ذاتها لمنعها من الانجرار إلى أفعال سلوكية قد تضر بأوربا.

فرضية الدراسة

تحاول هذه الدراسة التحقق من الفرضيات التالية:

1. إن العلاقة بين تركيا وألمانيا قديمة وثابتة وتسعى لتفادي تصورات خاطئة لدى الجانبين حول مصالح وأهمية الطرف الآخر.

2. إن تركيا وعلى الرغم من تغيير الحكومات والأنظمة حافظت وبلا تعثرات على علاقاتها التحالفية الغربية.

إن من مصلحة ألمانيا جعل تركيا منيعة ضد انتقال عدوى العنف والحفاظ على دورها الراهن غير السلبي واستمرار توجهها السياسي الغربي العام، والحيلولة دون تحولها إلى عامل تأزمي قائم على حافة أوربا التي تدرك ضرورة أن تكون تركيا باعثة على الاستقرار في نقطة الاشتعال بين مناطق الأزمات المختلفة.

مشكلة الدراسة

إن العلاقة التركية الألمانية تمثل العمود الفقري لعلاقات تركيا مع أوربا، ويكمن هاجس تركيا في قبول انضمامها إلى الاتحاد الأوربي وتعليقها آمالاً كبيرة على دعم ألمانيا لها في هذا الشأن، إلا أن هذه الآمال غالباً ما تتبدد بفعل متغيرات الوضع السياسي الداخلي في ألمانيا. ولأجل أن تستقيم الدراسة تم الاعتماد على المنهج التاريخي لمعرفة العوامل المحركة لهذه العلاقة وعلى المنهج الوصفي والتحليلي، ولأجله سوف نتناول المواضيع التالية:

1- الجذور التاريخية للعلاقات التركية-الألمانية.
2- تركيا في الإدراك الأوربي والألماني.
3- الرؤى المشتركة ومجالات التعاون بين تركيا وألمانيا.
4- الرؤى والمحاور المتأرجحة بين البلدين.
5- خاتمة واستنتاج.

1. الجذور التاريخية للعلاقات التركية-الألمانية:

تعد العلاقة بين تركيا وألمانيا من العلاقات العريقة، فالعالمان العثماني والجرماني تولجها منذ القرن السادس عشر فارضين تقسيماً ضمنياً على أوربا الوسطى

والشرقية كما في البلقان ثم تحولت هذه المواجهة إلى تحالف، وتمثل هذه العلاقة في مجملها تراكم مزيج من التاريخ المشترك فيه ثنائية التقارب والرفض[2]. ويبدو أن الفكر الألماني قد اختلف اختلافاً جذرياً عن باقي الأفكار الغربية عندما حاول فرض نفسه على الدولة العثمانية كمستثمر اقتصادي وليس كمستعمر سياسي، حيث توجهت الإمبراطورية الألمانية بعد أن حققت وحدتها للحصول من الإمبراطورية العثمانية ومنذ عام 1888 على امتيازات إقامة المشاريع الاقتصادية والسكك الحديدية، وأولت ألمانيا اهتماماً كبيراً أيضا بمطالب الدولة العثمانية عام 1913 بإرسال بعثة ألمانية لتدريب الجيش العثماني، وأوكلت هذه المهمة إلى الجنرال ليمان فون ساندرس ومعه اثنين وأربعين ضابطاً لمدة خمسة أعوام وقد منح رتبة جنرال في الجيش العثماني[3]، وحسب قول المراقبين ربما يكون هؤلاء شهوداً أو حتى مشاركين بما يطلق عليه الإبادة بحق الأرمن، ثم أصبحت الدولة العثمانية حليفاً لألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى التي انتهت بهزيمتهم وتقسيم أراضيها من قبل دول الوفاق وقامت على أنقاضها دولة تركيا عام 1923. واتخذت تركيا موقفاً حيادياً غداة الحرب العالمية الثانية (دخلت الحرب إلى جانب الحلفاء عام 1945 ضد دول المحور ومن ضمنهم ألمانيا)، إلا أنها حافظت على علاقات اقتصادية مع هتلر، كما عادت العلاقات مع ألمانيا إلى سابق عهدها ضمن حلف شمال الأطلسي بعد دخول ألمانيا إليه عام 1955[4]. ويبدو أن التاريخ قد حدد المصير المشترك للبلدين وذلك ما يعكسه قول السفير التركي السابق في بون أركان فولهاران (إنهما البلدان الوحيدان اللذان يواجهان التوسع السوفيتي بصورة مباشرة)[5]، وبعد انتهاء الحرب الباردة ما زال البلدان يمتلكان القوة والعزيمة للقيام بالدور الذي خصتهم به الجغرافيا.

2. تركيا في الإدراك الأوربي والألماني

لقد سعت تركيا في حركتها الدولية للابتعاد عن الشرق ولم تعد تنظر له إلا مضطرة نتيجة ثقل الأحداث ومتغيراتها، وتطلعت أن تكون جزءمن المنظومة الغربية، وقد انتبهت الأطراف الدولية للأهمية الإستراتيجية لتركيا وما ينطوي عليه موقعها المتميز من مضامين سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية بحيث يمكن عدّها

المفتاح الجيوبولتيكي لعموم المنطقة بحكم إطلالتها على نقاط الفعل الدولي والتأثير فيه، وأدرك الغرب أهمية لاستثمار هذا الموقع وإطلالته البحرية للاستفادة منه عند التخطيط للمشروعات الدفاعية والاستراتيجية على حدٍ سواء[6]. وحتمت التغيرات والأوضاع الدولية التي عصفت بالمنطقة الأوروآسيوية منذ عام 1989 والمتمثلة في (سقوط جدار برلين والوحدة الألمانية في ت1/1991 وتفكك الاتحاد السوفيتي وحلف وارشو واستقلال الجمهوريات السوفيتية وتبعها انتهاء الحرب الباردة فضلاً عن تفجر الحروب والأزمات العرقية والطائفية)، حتمت على أوربا ومنظماتها التي تغطي كل تلك المنطقة وغيرها أن تهيئ وضعها من أجل التكيف مع المرحلة الجديدة والبحث عن مهمات ووظائف تتمثل في معالجة المشاكل العرقية والأمنية والاقتصادية[7]، بهدف ضمان الأمن الأوربي الذي لم يعد اليوم موجهاً ضد الهجوم العسكري بل ضد أشكال أخرى من التهديد تتمثل في قضايا عدم الاستقرار السياسي والانهيار الاقتصادي والاضطراب الاجتماعي، فضلاً عن العداءات القومية والعرقية والإرهاب التي يرى فيها الغرب أنماطا تدميرية خارج منطقته، ولكن لا يجوز له إهمالها والبقاء ساكناً حيالها بل مراقبتها[8].

وتتمركز هذه التحديات في نطاق قوسين للأزمات أحدهما القوس الشرقي حيث منطقة عدم الاستقرار الواقعة بين تركيا والقوقاز مع آسيا الوسطى، أما الثاني فهو القوس الجنوبي الممتد عبر شمال أفريقيا وحوض البحر المتوسط وجنوب غرب آسيا، وهناك إدراك وقلق غربي متأصل من احتمال قيام تحالف إسلامي تقوده إيران وباكستان، وقد يتطور لاحقاً وتنظم له روسيا، من شأنه أن يعيق مهمة الغرب في تحقيق الهيمنة العالمية، ويعول الغرب كثيراً على تركيا لمنع قيام هكذا تحالفات بسبب نزعتها العلمانية ولكونها عضواً عريقاً في حلف شمال الأطلسي وذات قوة عسكرية كبيرة[9]. ويمكن عد ألمانيا صورة مصغرة عن أوربا، إذ أن نخبها والرأي العام فيها يكادوا أن يكونوا منقسمين حيال وريثة الإمبراطورية العثمانية، والمشكلة التي تواجه تركيا هي أن الزمن لم يقم بدوره كاملاً في محو ذاكرة الماضي، فمع أن تركيا كفت منذ زمن طويل أن تكون مصدر تهديد لأوربا، إلا أن الموجة الراهنة من أعمال

الإرهاب التي ترفع رايات إسلامية أحيت في الذاكرة الأوربية التطابق القديم بين تركيا والإسلام حين كان المسلم هو التركي وبالعكس، فإرهاب الحادي عشر من أيلول 2001 وتفجير قطارات مدريد وتفجيرات لندن 2005 ومشاهد اختطاف الرهائن وجز الرؤوس في العراق وغيرها من الأحداث، جدد في الذاكرة الأوربية المخاوف من تركيا الإسلام[10].

ولكن من جانب آخر وعند تأمل النظرة الأوربية الإيجابية لتركيا، يبدو أن أهم ما شجع قادة الاتحاد الأوربي على قبول ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد ثم البدء بمفاوضات العضوية في ت2005/1، التجربة الفريدة التي تقدمها تركيا للعالم الإسلامي بما يؤسس لدور تركي محتمل في هذا المجال وهو ما سيسهم بالتأكيد في تقليل مشاعر العزلة والعداء بين المسلمين والغرب المنتشرة في الشرق الأوسط، وأن المساهمة في إنجاح النموذج التركي ربما يغري آخرين للتعلم منه ومحاولة إعادة صياغة نظمهم السياسية وتوجهاتهم الثقافية وفقاً له، وعلى العكس فإن إغلاق أبوبا أوربا أمام تركيا سوف يجعلها فريسة سهلة لمشاعر الإحباط والتطرف التي نجحت حتى الآن في مقاومتها وسيجعل مخاطر التطرف الديني أكثر قرباً من القلب الأوربي[11]. ويمكن عد تركيا البلد الوحيد بين شركاء ألمانيا في المنظومة الغربية الذي تعاظمت معه علاقات سياسية منذ نهاية الحرب الباردة، ويجري إبراز هذه الشراكة في الخطاب السياسي الرسمي، لكن من جهة أخرى ليس بين أصدقاء ألمانيا دولة (صديقة) أكثر من تركيا تعرضاً لنيران النقد الرسمي العلني، ويمكن تفسير ذلك في بلد ذات تكوين ديمقراطي أن السياسة الخارجية هي أيضاً وظيفة من وظائف السياسة الداخلية[12]، بل إن أي مستشار في تاريخ ألمانيا لم ينجح في حسم نتائج الانتخابات النيابية العامة لمصلحته بفعل رؤاه للسياسة الخارجية، إذ أن السياسة الداخلية خصوصاً في مجالات سوق العمل والبرامج الاجتماعية وأسعار الوقود وغيرها من أهم عناصر البرامج الانتخابية المؤثرة في مزاج جمهور الناخبين الألمان[13]، ولأن هذه الشعوب هي صاحبة القرار من خلال تسجيل رغبتها وإسماع صوتها للزعماء في الانتخابات. وقد أكد المستشار الألماني السابق غيرهارد شرودر النظرة الألمانية العامة

حيال تركيا في سياق التقويم الجديد الذي أجراه لتأثير تركيا المحتمل في منطقة ذات استقرار سياسي هش وأسواق اقتصادية ناشئة من حيث هي شريك مهم بسبب موقعها الجيوبولتيكي، وأنها تمثل سوقاً اقتصادية واعدة ومنطقة قابلة للاستثمار المتزايد فضلاً عن كونها شريكاً مهماً متعدد الأدوار مستقبلاً في المنطقة لإغراء الآخرين في تبني ديمقراطية نموذجية كما في أوربا[14]، وأضاف شرودر في أواخر آب 2005 أن تركيا لديها اتفاقية عضوية مع الاتحاد الأوربي لأربعين عاماً وجرى عقد العديد من الاجتماعات منذ ذلك الوقت وأن مثل هكذا عملية لا يمكن تركها بسبب عوامل سياسية داخلية لأن عضوية تركيا سوف تساهم في تحسين الأمن في الشرق الأوسط[15]. ويسهل الحضور الثقافي للدين في ألمانيا من جانب آخر الحوار مع العالم الإسلامي، فالحزب الديمقراطي المسيحي يشكل مثلاً النموذج بالنسبة إلى الجناح التحديثي في الحركة الإسلامية التركية، وتشكل العلمانية على الطريقة الألمانية، أي استيعاب البعد الديني حتى في الدستور، مرجعية في البلدان التي تقوم فيها الحريات على نوع من العلاقة بين الدين والسياسة[16].

ولكن يمكن القول بصورة عامة إن مصالح تركيا لم تعد متقاربة مع مصالح حلفائها الغربيين كما كانت خلال الحرب الباردة، إلا أن بينها وبين هؤلاء الحلفاء مصالح متبادلة ثابتة متمثلة في حفظ الاستقرار في الشرق الأوسط واحتواء الإرهاب والتطرف الديني وتأمين تدفق الطاقة ودعم سيادة الدولة في القوقاز وآسيا الوسطى، ولكن انتهاج مثل هذه الأجندة يتطلب استعادة الثقة المتبادلة وتطوير أدوات عمل واستراتيجية جديدة للعلاقات التي تسمح بمواصلة فاعلة للمصالح المتبادلة الثابتة[17].
ولكن افتقار الغرب إلى الإجماع بشأن الطبيعة الدقيقة للأخطار الحالية ونطاقها وبخاصة أسبابها وكيفية التعامل معها، لا يمنه وجود تفاهم مشترك ناشئ من عنصرين أساسيين في البيئة الأمنية الجديدة[18]:

أولاً. الإدراك المتزايد لعدم فاعلية الوسائل العسكرية وعدم صلاحيتها للتعامل مع الكثير من الأخطار الأمنية الحالية والحاجة إلى اعتماد وسائل جديدة.

ثانياً. الإقرار بالطبيعة العالمية للأمن وأن الشمال أصبح على وجه الخصوص أكثر تقبلاً لها، وأخذ ينظر إلى أن للنزاعات المسلحة داخل دول الجنوب عواقب محتملة أو فعلية لا في البلدان المجاورة فحسب وإنما في بلدان الشمال أيضاً وذلك من خلال تهريب المخدرات وتدفق اللاجئين وغيرها، ولغرض الحصر فإن تركيا تشكل بلد مرور للمهاجرين غير الشرعيين المتوجهين إلى أوربا وتكون مدينتا استانبول وأزمير التركيتان محطة أخيرة لهم قبل الانطلاق إلى أوربا[19]. لذلك فإن تركيا هي الدولة المسلمة العلمانية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك المواصفات الملائمة لتكون الحليف الوحيد للغرب الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة تقع عند نقطة تقاطع دينية وثقافية تربط الشعوب المسلمة والمسيحية.إلا أن هذا الدور يبقى مرغوباً فيه بحدود معينة ترتبط بـ[20]:

1- مواجهة التحدي الأصولي أينما وجد في المحيط الداخلي.
2- التأكيد على الأنموذج العلماني وعدّه حاجزاً سياسياً أمام الحركات الإسلامية.
3- اعتبار تركيا أداة تساعد على تهيئة أوضاع ومناخات طبيعية لتحقيق المصالح الغربية لا أن تكون دولة قوية في فرض إرادتها.

ومن ثم فقد ظلت الاعتبارات الإستراتيجية مهيمنة على السياسة الأوربية اتجاه تركيا منذ الحرب الباردة وما تلاها لافتقار تلك السياسة إلى الوسائل المناسبة لإدارة علاقات لم تتم مباشرتها إلا لأسباب استراتيجية، وبقيت المصالح والتوجهات الأمنية لأوربا لا مشاعر الصداقة وجملة المصائر والقيم والايدلوجيات المشتركة هي المحرك للسياسة الغربية. ويجد ذلك تفسيره في أن الدور السياسي الذي تسعى إليه ألمانيا لكي تكون الفاعل المؤثر في اتجاهات السياسة الدولية مازال يشكل ثوابت سياستها الخارجية، حيث روح الهيمنة التي يمكن أن تتجلى وتبعاً للظروف الدولية ومتغيراتها في أشكال مختلفة، وإذا كانت الحرب والقوة العسكرية من الأدوات التي أضحت منبوذة في أوربا، فإن الأشكال السياسية والاقتصادية والتكنولوجية أضحت من الأدوات التي تمتطيها

السياسة الخارجية الألمانية وخاصة بعد وحدتها، أي اختيار الطريق السلمي الذي يعزز من أسس ومرتكزات الأمن والاستقرار في أوربا[21].

3. الرؤى المشتركة ومجالات التعاون بين تركيا وألمانيا

رغم أن العلاقة الألمانية التركية قد مرت بفترات من القوة والضعف إلا أنها لم تنتكس إلى حد القطيعة بل أتسمت بالتداخل والتشابك في شتى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية وساهمت في ذلك ظروف داخلية وخارجية، ومع نهاية تسعينيات القرن العشرين وتحقق الوحدة الألمانية والتفكير جدياً بتفعيل الدور الألماني الخارجي للقيام بدور نشيط في الشؤون الدولية وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط، أصبح لقضية الصراع العربي–الإسرائيلي مكانة مهمة ضمن أولويات السياسة الخارجية الألمانية التي تنطلق من علاقاتها الخاصة مع إسرائيل واعترافها بحقها في البقاء ومسؤوليتها الأدبية والتاريخية عن ضمان وجودها وأمنها مع اقتناعها بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وكانت جميع هذه المواقف تحت سقف الاتحاد الأوربي مع إعطاء الدور الجوهري للولايات المتحدة في أية تسوية سياسية على المدى البعيد، ورغم ذلك فقد اتخذت ألمانيا موقف الحياد في تصريحاتها الرسمية وأفعالها، وامتنعت غداة حرب 1967 عن تقديم الدعم لإسرائيل كما فعلت ذات الشيء في حرب السادس من أكتوبر 1973 وما تلاها مصرة على اتخاذ مواقف محايدة إزاء أي نزاع تكون إسرائيل طرفاً فيه[22]. ويشير يوشكا فيشر وزير خارجية ألمانيا الأسبق في كتابه (مقبض القوة) أن هناك اختلاف جيوستراتيجي يتمثل في أن الشرق الأوسط يمثل جاراً مباشراً لأوربا، وأن مخاطر الانتشار النووي والعنف المتصاعد تمثل خطراً مباشراً على الاتحاد الأوربي فضلاً عن الخطر الوشيك على إسرائيل[23]. وصرّح من جانب آخر في 2006/1/11 أن شارون رجل لم يؤمن بالسلام يوماً ولا بإمكانية إقامة سلام في المستقبل مع الفلسطينيين[24]، على حين سبق له أن اقترح في خطابه أمام مؤتمر ميونخ الأربعين حول السياسة الأمنية الذي عقد في السابع من فبراير 2004 مبادرة أمريكية–أوربية موجهة إلى الشرق الأدنى والأوسط لجعلها منطقة

تجارية وإرساء الديمقراطية ودولة القانون والتخلي عن العنف. ويرى فيشر أن الفشل في العراق سيؤدي إلى نتائج سلبية تضر بمصالح أمريكا وأوربا وأن الأزمة في العراق لن تحل من دون عملية إصلاح في المنطقة[25]. ولكن الرؤية التركية لإسرائيل أوصلت العلاقة بينهما إلى مرحلة التحالف الاستراتيجي عام 1996 خشية من تركيا أن يكون للعرب دور إقليمي ودولي فاعل يحجم من قوتها وتحالفها مع الغرب ويضعف إسرائيل، فضلاً عن حرصها على قطع الطريق أمام قيام كتلة إسلامية واسعة في المستقبل، إلا أن هذه العلاقة مرت بمراحل حصل فيها تقارب حينا وتباعد حيناً آخر[26]، وبذات الوقت إن تحولات تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية تجاه فلسطين والعرب تعدّ إنجازاً غير مسوق قياساً إلى السياسات السابقة، ولعل انتقادات رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي للممارسات الإسرائيلية تفوق بأضعاف انتقادات بعض العرب، ولم تتوان تركيا عن المبادرة بشتى الطرق لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني[27]، ويرى الفلسطينيون والإسرائيليون في تركيا (الوسيط القادر) على التقريب بينهم والدفع بالعملية السلمية إلى الأمام[28]. وتدرك ألمانيا وتركيا أنه لا يوجد خلاف بينهما وبين أمريكا كونها الحليف الاستراتيجي لهما وأن المصالح واحدة، وبذات الوقت لا يوجد ما يدعو للاعتقاد بأنهما سوف يتوقفان عن كونهما الشريك الموثوق به من قبل أمريكا كما كان عليه الحال طول العقود الماضية، إلا أن الخلاف يحدث نتيجة رغبة أمريكا في اتخاذ قراراتها دون مشاركة الحلفاء وهذا ما أدركته الولايات المتحدة وعملت على تلافيه فيما بعد[29].

ويمكن عد الحرب على العراق مثالاً ملموساً لذلك، وكان دافع ألمانيا هو التحقق من مدى شرعية هذه الحرب لأن الولايات المتحدة مضت فيها بدون تفويض من مجلس الأمن ولأنها رأت أن من الخطأ ترك أمريكا تفعل ما تشاء دون أن تعبأ بالمنظمات الدولية[30]، وترددت تركيا أيضا في تلبية الطلب الأمريكي بفتح جبهة شمالية بسبب فقدان الشرعية الدولية، بينما كانت تصريحات المسئولين الأمريكيين تشير إلى وجود صعوبات وحساسيات لدى العراقيين اتجاه إرسال قوات تركية إلى العراق[31]، ولكن بعد احتلال العراق في 9 نيسان 2003 سمحت الحكومة التركية

برئاسة رجب طيب أردوغان بتمرير الإمدادات العسكرية إلى قوات الاحتلال من شمال العراق دون العودة إلى البرلمان مرة أخرى[32]. وفي حينها عدت المواقف التركية غير المسبوقة حدثا مهما لكون تركيا بنظر الجميع أداة أمريكية في السياسة الدولية وكانت هذه أحد الأسباب في التردد بقبولها عضواً في الاتحاد الأوربي مما يعني أن العلاقات الاستراتيجية الوثيقة بين تركيا والولايات المتحدة على امتداد خمسين عاماً كانت عامل قلق لأوربا[33]. ويرى الأتراك من جانبهم أن العالم يتجه نحو نظام تعددي تحتل فيه الولايات المتحدة موقع الصدارة، وعليهم البحث عن دور لا يضعهم بالضرورة في المعسكر الأمريكي كما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة، وبهذا الصدد قال رئيس الجمهورية التركية عبد الله غول في مقابلة مع جريدة الغارديان البريطانية أن الولايات المتحدة لا بد أن تعترف بأن العالم لا يمكن إدارته من مركز قوة واحد، داعياً إلى شراكة متعددة في صناعة القرار العالمي، ومشيرا إلى أن عالم اليوم يضم أمما كبرى ومناطق تشهد نمواً اقتصادياً غير مسبوق، لا يمكن أن تستمر واشنطن في تجاهلها[34]. ولم تخرج تركيا من مرحلة الحرب الباردة بقدر كاف من الأمن والطمأنينة على خلاف العديد من الأعضاء الآخرين في حلف شمال الأطلسي، وهي تدرك جيداً أنها محاطة ببحر من العداء مع جميع جيرانها تقريباً، وبهذا الصدد يقول وزير خارجية تركيا السابق حكمت تشتين عام 1993 (لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة وذلك نظراً لموقعها الجيوستراتيجي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقراراً وأكثرها تقلباً وغموضاً ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطويق تركيا)[35]، ولكن بعد عقد من الزمن سلكت تركيا طريق خفض المشكلات مع دول الجوار إلى مستوى الصفر باستثناء مشكلتها مع أرمينيا، ولأجل حسم هذه المشكلة التقى وزير خارجية تركيا أربع مرات مع نظيره ألأرمني عام 2006 لاثبات جدية تركيا في تحقيق السلام في كل مكان[36]. وزار الرئيس التركي عبد الله غول أرمينيا مطلع أيلول 2008، وهناك مساعٍ وزيارات لم تنقطع لتقريب وجهات النظر، حيث رفضت تركيا إقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا

منذ استقلالها عن الاتحاد السوفيتي عام 1991 بسبب جهود الأخيرة للحصول على اعتراف دولي بمذابح الأرمن التي جرت أبان الحكم العثماني[37].

ومن القضايا الملحة أيضاً والتي تؤثر على مستقبل تركيا هي مشكلة قبرص، إذ أعرب رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي في مؤتمر صحفي مع رئيس جمهورية قبرص التركية محمد علي طلعت خلال زيارة قام بها إلى القسم الشمالي من الجزيرة منتصف تموز 2008 عن تفاؤله بقرب إطلاق مفاوضات شاملة لإعادة توحيد الجزيرة المقسمة منذ عام 1974 والتوصل إلى تسوية شاملة[38]. وأكدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عند لقائها مع رجب طيب أردوغان في أنقرة في مطلع ت2006/1على قوة العلاقات الألمانية التركية خاصةً في المجال الاقتصادي فضلاً عن تحمل البلدين المسؤولية داخل مهمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بحفظ السلام في الشرق الأوسط، وأشارت المستشارة الألمانية إلى أن فتح الموانئ والمطارات التركية أمام السفن والطائرات القبرصية شرط ضروري كي تحرز تركيا تقدماً في محادثات الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إذ ما يزال الأتراك يرفضون تطبيق بروتوكول أنقرة الذي وقع في تموز 2005 والذي وافقت فيه تركيا على توسيع إتحادها الجمركي مع الاتحاد الأوربي ليشمل الدول العشر التي انضمت إلى الاتحاد عام 2004 وبينها قبرص وتمنع سفن وطائرات قبرص اليونانية من الوصول إلى المطارات والمرافئ التركية[39].

وتعد تركيا الدولة اليوم الراعية لحل أهم وأعقد مشكلة في المنطقة، إذ تجري فيها مفاوضات غير مباشرة بين إسرائيل وسوريا، وفي نهاية تموز 2008 عقدت الجولة الرابعة من المفاوضات وسط مؤشرات على حصول تقدم ملموس[40]. وحققت ألمانيا من جانب آخر خلال عقود مضت نجاحها في أكثر من ملف تفاوضي ولاسيما مفاوضات تحرير الأسرى اللبنانيين من إسرائيل والذي تم في تموز 2008، ورداً على سؤال عن (تسعيرة) الوساطة الألمانية بين إسرائيل وحزب الله، أجاب مصدر في وزارة الخارجية الألمانية (متى كانت الغاية شريفة وإنسانية وتخدم السلام لا نسأل عن التكاليف)[41]. وأكد وزير خارجية تركيا علي باباجان في منتصف تموز 2008 (أن

إيران والدول الست المعنية بمفاوضات الملف النووي الإيراني طلبت مساعدة تركيا التي لديها من الوسائل لتسهيل الحوار بين الجانبين)، مضيفاً (أن الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الأوربي خافيير سولانا الذي شارك في اجتماع جنيف وسعيد جليلي كبير المفاوضين الإيرانيين قالا أنهما سيجريان اتصالاً آخر بعد عدة أسابيع، وحتى ذلك التاريخ ستتواصل اتصالاتنا بالطرفين اللذان طلبا الوساطة)[42]، وبصدد ذلك قال رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا مطلع تموز 2008 أن بلاده تستعد للقيام بدور الوساطة في أزمة البرنامج النووي الإيراني على غرار دورها في المحادثات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل، وأرجع هذا الاحتمال إلى ما وصفه بالدور التركي الإيجابي في تسوية المشاكل في هذه المنطقة الجغرافية من العالم، معتبراً ذلك نتيجة منطقية للثقة التي تتحلى بها تركيا بين القوى في المنطقة[43]، ورغم أن تركيا وإيران بلدينمتجاورين جغرافياً وتاريخياً وثقافياً إلا أنهما احتفظا بمسافة بينهما في السياسة والاتجاه منذ الثورة الإيرانية عام 1979، وبذات الوقت تسعى تركيا العضو في حلف شمال الأطلسي إلى الاحتفاظ بعلاقات طيبة مع جار لا يمكن التكهن بتصرفاته وتشعر بالقلق من عواقب تعرضه لضربة من أمريكا أو إسرائيل[44]، وتعد ألمانيا من بين الدول الست المعنية بالمفاوضات مع إيران إلا أنها تتحفظ على فرض عقوبات اقتصادية عليها بسبب العلاقات التجارية الوثيقة بين طهران وبرلين واعتماد الكثير من الشركات الكبرى في ألمانيا على العلاقات الاقتصادية مع إيران[45].

وقد أشار محللون في شأن ذا صلة بالدور التركي المهم في المنطقة إلى أن العدوان الجورجي على أوستيا الجنوبية مطلع آب 2008 والتدخل العسكري الروسي ضد جورجيا قد وضع تركيا في موقف حرج، لأنها مطالبة بمسايرة حلف شمال الأطلسي كعضو فيه ولأن أحد أسباب انحياز تركيا الكلي إلى الغرب هو بالطبع الخوف التركي التاريخي المتأصل من روسيا من جهة، ومن جهة أخرى حرص تركيا على بقاء علاقاتها ودية ووثيقة مع روسيا كونها أهم مورد للطاقة إلى تركيا وأهم سوق للسلع والاستثمارات التركية، ومحاولة تركيا الاستفادة من موقعها الجغرافي كدولة مرور في مشاريع الطاقة من بحر قزوين والعراق وإيران إلى أوربا لتضمن سد

احتياجاتها من الطاقة وتؤمن استمرار نمو اقتصادها المتسارع[46]. وصرح وزير خارجية روسيا سيرجي لافروف خلال زيارته إلى تركيا في 3 أيلول 2008 بأن بلاده تقدر جهود تركيا في دفع حل قضية القوقاز قدماً، ومن جانبه أكد علي باباجان وزير خارجية تركيا أن بلاده ستواصل تحت أي ظرف بذل الجهود لحل المشاكل من خلال الحوار والطرق السلمية، مضيفاً أن تركيا تابعت الأحداث الأخيرة في جورجيا بمشاعر القلق[47]، فيما دعا رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا إلى إنشاء منظمة لحفظ الاستقرار والتعاون في القوقاز على غرار منظمة الأمن والتعاون بأوربا وقد تستأثر هذه المبادرة باهتمام روسيا[48].

على حين قالت المستشارة الالمانية خلال زيارتها إلى جورجيا خلال هذه الأزمة (ستصبح جورجيا عضواً في حلف شمال الأطلسي إذا أرادت ذلك وهي تريد ذلك بالفعل) وتأتي هذه التصريحات في وقت زادت فيه حدة الانقسامات داخل حلف شمال الأطلسي حول الحكمة من منح العضوية لجورجيا وأوكرانيا جارتي روسيا والخلافات داخل أوربا بشأن كيفية التعامل مع روسيا[49].

ولدى المانيا وتركيا رؤيا مشتركة بالنسبة للتأثير الروسي الذي يحاول أن يثبت وجوده ودوره للبرهنة على أنه لم يضعف أو يتضاءل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأن روسيا مصدر مهم للطاقة ولاعبة رئيسية في استقرار الجوار ولم تعتمد على تعاون الاتحاد الأوربي معها، بل وبحسب تعبير خبير الماني فإن روسيا ليست بحاجة لا إلى أمريكا ولا إلى الاتحاد الأوربي. لكن روسيا وإن استسلمت لخسارة المنطقة جغرافياً فإنها ماتزال مصرة على الاستحواذ عليها استراتيجياً وتراقب مايجري وتحتفظ لنفسها بأوراق مؤثرة، كما إنها تدخل مع قوى كبرى مهتمة بالمنطقة وتحديداً مع الصين في الرؤى والترتيبات الأمنية من أجل احتواء الاندفاع الغربي الذي بدأ عقب نهاية الحرب الباردة[50].

وفيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتعاون المشترك بين المانيا وتركيا، فقد شهدت تركيا ارتفاعاً مستمراً لقيمة صادراتها السلعية منذ عام 2000 وتحسناً في أداء الاقتصاد بشكل كبير بعد أن تعافى من العديد من مشكلاته في السنوات الست

الماضية، حيث تراجعت نسبة التضخم التي بلغت عام 2000 نسبة 55% لتهبط إلى 8% عام 2006[51]، وسجلت تركيا ارتفاعاً في صادراتها لتصل إلى 115 مليار دولار عام 2005، وبلغت حتى منتصف عام 2008 إلى 120 مليار و650 مليون دولار مسجلاً رقماً قياسياً هو الأول في تاريخ البلاد وقد ساهم قطاع التصنيع بالنصيب الأكبر[52]، ولأجل الاستفادة وليس المقارنة فإن الصادرات الألمانية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2008 بلغت قيمتها 969 مليار يورو ونالت المرتبة الأولى في الصادرات العالمية[53].

وسجلت الصادرات الألمانية لتركيا مستوىً قياسياً لتبلغ 8.12 مليار يورو عام 2005 كما سجلت الواردات مستوىً قياساً بلغ 3.8 مليار يورو[54]، وقد حثت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل خلال زيارتها إلى تركيا مطلع ت1/2006 الشركات الألمانية للمزيد من الاستثمار في السوق التركية الواسعة ولأن ألمانيا هي أكبر شريك تجاري لتركيا مع حجم تبادلات تجارية تصل إلى نحو 27مليار دولار سنوياً [55].
وأصبحت ميزة تركيا أنها بلد الفرص في الاقتصاد العالمي بفعل موقعها الجغرافي والتي تقع في حدود 3.5 ساعة طيران مع 55 بلد وأصبحت تركيا قابلة للتنبؤ بما لديها من تطلعات اقتصادية مستقرة، ويقوم تعامل تركيا مع المستثمرين الدوليين على أساس الاعتراف بإسهاماتهم في الاقتصاد، إذ تسعى الاستثمارات الأجنبية إلى بيئة آمنة تتمتع بنظام إداري وقضائي فعالين دون الاصطدام بالمعوقات البيروقراطية، وباتجاه تحقيق هذا الهدف أطلقت تركيا وكالة دعم وتشجيع الاستثمارات عام 2006 كي تجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولايوجد في تركيا أي فرق بين الاستثمارات المحلية والأجنبية مع إمكانية إقامة العمل التجاري بغضون يوم واحد[56].

ولأجل المزيد من التعاون بين ألمانيا وتركيا فقد افتتح المستشار الألماني غيرهارد شرودر في نيسان 2004 في مدينة كولونيا التركية أول غرفة تجارية وصناعية بين البلدين، وتأتي الغرفة الثنائية الجديدة لتشير إلى حقيقة استحالة الاستغناء عن القسط الذي يساهم به الأتراك في البناء الاقتصادي الالماني، إذ يوجد حوالي أكثر من مليوني تركي في المانيا والنسبة الأعظم منهم من المقيمين بصفة

دائمة أو الحاصلين على الجنسية الألمانية، وهؤلاء ليسوا كيدٍ عاملة كما كان عليه الحال في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وهذا مايتجاهله الإعلام عند الوقوف في الوجود التركي في ألمانيا، وإنما بات يشمل أكثر من 60 ألف شركة يمتلكها ويديرها مواطنون من أصل تركي ويعمل فيها أكثر من 350 ألف عامل ومستخدم بعضهم على الأقل من ذوي الأصل الألماني وتبلغ ميزانيتها معاً أكثر من 30 مليار يورو، كما إن هذه الشركات هي مصدر مهم للضرائب كما إنها مصدر لايستهان به لميزان التأمينات الاجتماعية في ألمانيا، هذا فضلاً عن أن الوجود التركي بات جزءًمن الضمانات الهامة لمستقبل التوازن الاجتماعي مابين العاملين والمتقاعدين في بلد يتناقص فيه عدد المواليد الألمان باستمرار مقابل ازدياد متوسط الأعمار ولايعوض ذلك سوى ارتفاع نسبة المواليد من الأجانب ولاسيما من المسلمين[57].

كما هناك تعاون مثمر في مجال التعليم والثقافة وهي نتيجة حتمية لتطور العلاقة بين البلدين، فقد تطورت الروابط بين الجامعات التركية والألمانية، ونتيجة لذلك وقع وزير الخارجية التركي علي باباجان مع نظيره الألماني فرانك- والتر ستانجار في برلين وثيقة تأسيس جامعة تركية ألمانية في استانبول ومن المتوقع تسجيل أول دفعة لها عام 2009، إذ يقوم الطرف التركي بتوفير المباني وتغطية تكاليف التشغيل، بينما يقوم الطرف الألماني بإرسال المحاضرين وتطوير المناهج وتقديم المنح، وقد تم التخطيط لأربع كليات من حيث المبدأ وسيكون التعليم باللغة الألمانية بالدرجة الأولى وبكلفة سنوية تبلغ 3.5 مليون يورو.

وعند الرجوع إلى التاريخ قليلاً نجد أن الأساتذة الألمان ساعدوا على تأسيس جامعة ألمانية في تركيا عام 1933 مما شجع مصطفى كمال أتاتورك الألمان الذين يعيشون في المنفى هرباً من النازية على إيجاد أول جامعة ذات توجهات غربية على مضيق البسفور[58].

4. الرؤى والمحاور المتأرجحة بين البلدين

1- القضية الأرمنية:

تكمن المشكلة في أن الأرمن ثاروا ضد الدولة العثمانية عام 1915 بتأييد روسيا القيصرية وتم قمع الثورة وتهجيرهم، ويثار هذا الموضوع في البرلمانات الغربية والأوربية بين الحين والآخر مع وجود حراك متقدم في محاولة لإثبات أن ما جرى للأرمن في حينها يعد مذابح بحقهم، وهناك قرار من إحدى لجان الكونغرس الأمريكي يعترف بتعرض الأرمن لإبادة جماعية[59]. وقد صوّت البرلمان الفرنسي عام 2001 لصالح مشروع قانون يعترف بتعرض الأرمن لمجازر في تركيا، وتمت في خريف 2006 مصادقة الجمعية الوطنية الفرنسية (مجلس النواب) على مشروع القانون[60]، وتبنى البرلمان الألماني في 16 حزيران 2005 توصية تطالب الحكومة الألمانية بالضغط على تركيا للتحقيق في أعمال النفي المنظم والتدمير التي تعرض لها الأرمن في ذلك الوقت والسعي إلى المصالحة ورد الاعتبار، واقترحت التوصية إنشاء لجنة مشتركة من الأتراك والأرمن والمؤرخين الدوليين لتفحص حالات القتل المذكورة، إلا أن وزارة الخارجية التركية شجبت هذه التوصية وأسفت لسماعها، على حين هاجم رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي هذا القرار واصفاً إياه بالخاطئ جداً والقبيح جداً وأن التاريخ سيحرجهم، بينما عقب مسئول ألماني على هذه التصريحات قائلاً (أن الحكومة الألمانية تهتم كل الاهتمام باستمرار العلاقة الممتازة مع تركيا في جميع المجالات وليست لدينا الرغبة في تدمير هذه العلاقة)، وقال مصدر رسمي في الحكومة الألمانية: أن القرار للبرلمان الألماني وهو متوازن، فيما علق وزير خارجية أرمنيا فارتان أوسكانيان على قرار البرلمان الألماني قائلاً: أنه حدث إيجابي مضيفاً أنه بتبنيها هذا القرار فإن ألمانيا اعترفت بمشاركتها في الأحداث المأساوية ودعا تركيا إلى الاعتراف بتاريخها الخاص[61]. وأوضح وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية لشؤون أوربا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا جونتر جلوسر أمام لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان الألماني مطلع آب 2008 أن الجهود الألمانية للمصالحة بين تركيا وأرمينيا تنطلق من دراسة الحكومة الألمانية لوثائق وزارة الخارجية الألمانية والتي تذكر أن ادعاءات إبادة الأرمن لا تستند إلى دلائل دامغة، وأضاف أن وزارة الخارجية وظفت حوالي 300 ألف يورو للحصول على وثائق حول تلك الفترة من مراكز وثائق دولية

كما أنها تراجع وثائق جامعة مدينة بوتسدام وأن سياسة التقارب بين أرمينيا وتركيا هي من أجل التعايش السلمي وتجاوز أحداث الماضي[62].

2- الانضمام إلى الاتحاد الأوربي:

من الحقائق التي تفرض نفسها على الواقع السياسي بين البلدين وجود تيار قوي في ألمانيا كما في مؤسسات الاتحاد الأوربي يتوجس من انضمام تركيا إليه، وثمة أصوات تتحدث عن شراكة استراتيجية أو معاملة خاصة وليس الانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوربي، ويعمل تيار اليمين السياسي المتنامي في ألمانيا على عرقلة خطوات الانضمام وبخاصة المعارضة الشرسة من قبل الحزب المسيحي الاجتماعي والحزب المسيحي الديمقراطي الذي هو أصلاً كاره للأجانب، إذ كتبت زعيمته أنجيلا ميركل إلى جميع رؤساء الحكومات الأوربية وقبل أن تصبح مستشارة تدعوهم للعمل على إقامة شراكة مميزة مع تركيا بدلاً من انضمامها الكامل للاتحاد[63]. ويسود انطباع بأن عامل الخوف هو المحرك الأساس لهذا الموقف، وأن مجرد ذكر الأتراك يعيد إلى الذاكرة ماضياً عثمانياً يشوبه الغموض وتظهر فيه صورة الإمبراطورية التي تبتلع الحضارات، فضلاً عن أن تركيا دولة كبيرة وفقيرة ومسلمة مما يدفعها لطلب تمثيلها بأكبر عدد من النواب في البرلمان الأوربي[64]. وفي حديث لمجلة دير شبيغل الألمانية انتقد طيب رجب أردوغان بشدة ألمانيا (التي لم تحقق شيئاً حتى الآن للاتحاد الأوربي) وذلك عشية وصوله برلين في منتصف نيسان 2007 للمشاركة مع أنجيلا ميركل في افتتاح معرض هانوفر الدولي لكون تركيا (البلد المضيف) وأعرب أردوغان عن غضبه وخيبة أمله من المستشارة التي لم توجه إليه الدعوة لحضور احتفالات الذكرى (50) لاتفاقية روما حول الوحدة الأوربية التي عقدت في برلين على الرغم من أن بلده مرشح رسمياً لعضوية الاتحاد وتجري مفاوضات الانتساب إليه مع الهيئات المختصة فيه، واعتبر تجاهل ميركل له (خطأ كبير) مشدداً على أنه (يلقي بظلاله على الرئاسة الألمانية للاتحاد). ومن حيث المبدأ فإن المستشارة الألمانية ترفض وحزبها الديمقراطي المسيحي انتساب تركيا الكامل لكنها اضطرت تحت ضغط الحزب

الاشتراكي الديمقراطي حليفها في الحكومة إلى الموافقة في اعتماد قرار الحكومة الألمانية السابق الذي يؤيد إجراء مفاوضات الانتساب مع تركيا[65]. وفي التقرير السنوي حول تطور الأوضاع في تركيا تشدد بروكسل دائماً على ضرورة أن تحسم تركيا أمرها مع العسكر لأن الرقابة الديمقراطية على الجيش شكلية كون القيادة العسكرية تشكل عملياً مركزاً مستقلاً لاتخاذ القرارات متفلتاً إلى حد بعيد من الرقابة المدنية، وإن كان هناك إصلاح لهذا الجانب فيفترض به أن يجعل تبعية قيادة الأركان لوزارة الدفاع وليس العكس، عندها يمكن تخطي السلطة المطلقة لقيادة الجيش في القرارات السياسية والأمنية، وقد يكون هذا الواقع عائقاً رئيساً أمام دخول تركيا الاتحاد الأوربي[66].

3- الأكراد:

ليس وضع الأكراد في تركيا مثالياً بأي حال بل هناك حساسية مفرطة إزاء كل ما له علاقة بالأكراد وكردستان وخصوصاً بعد حصول أكراد العراق على مزيد من الحقوق الاستقلالية، وتخشى تركيا أن يشجع هذا أكرادها الذين يفوقون أكراد العراق عدداً على رفع سقف مطالبهم بمزيد من الحقوق على غرار أكراد العراق مما ترفضه بشدة[67]. ومن جانب آخر اتخذ البرلمان الأوربي في ستراسبورغ قراراً في 12 حزيران 1992 حول الأكراد في تركيا جاء فيه (هناك عدم راحة من قبلنا لأن الحكومة التركية لم تنفذ إلى الآن احترام حقوق الإنسان والاعتراف بحقيقة المشكلة الكردية، وبدلاً من تحسن الوضع فإن فرق الإعدام ووحدات خاصة وعصابات معارضة يقومون بقتل المواطنين... تعد الإجراءات الاقتصادية والثقافية من الحكومة التركية لحل المشكلة غير كافية، وأن الحوار السياسي بين الحكومة التركية والممثلين للشعب الكردي من الممكن أن يؤدي إلى حل المشكلة[68]، لأنه ضمن الشروط المطلوبة من تركيا لعضوية الاتحاد الأوربي هو الحرص على حماية حقوق الأقليات بما في ذلك احترام خصوصيتها الثقافية. وشهد النزاع الكردي-التركي تصعيداً عسكرياً منذ خريف 2007 في جنوب شرق الأناضول مع توقع استمراره، وأعطى البرلمان التركي الضوء

الأخضر للجيش للقيام بعمليات عسكرية وتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي لملم نفسه واتخذ مؤخراً شمال العراق مقراً له، على حين أدرجت ألمانيا منذ عام 1998 هذا الحزب ضمن المنظمات المجرمة كما وضعه الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة على قائمة الإرهاب[69]، لهذا تهدف ألمانيا في سياستها مع تركيا إلى تهدئة الأوضاع الداخلية التركية لقناعتها بأن الحرب ضد الأكراد وإنكار حقوقهم يعرقل إلى درجة كبيرة محاولات تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي. ويوجد من جانب آخر الكثير من الأكراد في أوربا يقدر عددهم بـ 1.3 مليون كردي ويقدر عددهم في ألمانيا وحدها بـ 600 ألف حصل بعضهم على الجنسية الألمانية وهناك جيل ثالث منهم[70].

4- الجالية التركية في ألمانيا:

تعود بداية ظهور الأجانب في المجتمع الألماني إلى عدة عقود وتحديداً منذ انطلاق المعجزة الألمانية في ستينيات القرن العشرين، وتعد ألمانيا أكثر الدول الأوربية استيعاباً للهجرة وخاصة التركية، وقال أردوغان خلال المؤتمر الصحفي مع المستشار الألماني في أنقرة مطلع آيار 2005: أن في ألمانيا (2.7) مليون مواطن تركي أصبح (700) ألف منهم مواطنين ألمان[71]، وهناك سبب وجيه لوجود هذا العدد من الأتراك في ألمانيا إضافة إلى الأسباب المادية وهو أن المهاجر التركي يستطيع المحافظة على روابطه الاجتماعية مع بلده الأصلي وجعله امتداداً له وذلك عبر الزيارات المتكررة عن طريق الجو التي لاتستغرق كثيراً، فضلاً عن عدم اندماجه مع المجتمع الألماني. وجرى مؤخراً تسييس قضية الهجرة التي أخذت طريقها إلى أولويات العمل السياسي خشية مما يطلق عليه بـ(القنبلة السكانية) من المهاجرين من الدول الإسلامية الذين سيصبحون أغلبية يوماً ما، خاصة وأن محاولات إيقاف هذه الهجرة لم تنجح واستمرت معدلاتها بالارتفاع مما شكل ضغوطاً مختلفة في مقدمتها زيادة من يعانون من مشكلة البطالة[72]، ومن جانب آخر إن ما يجري في تركيا من أحداث تنعكس على المهاجرين الأتراك خاصة وأن بعضهم من القومية الكردية مما يجعل حالة العداء والاحتكاك بينهم متوقعة بما يعكس صورة الداخل التركي ولكن في بيئة ديمقراطية

بحتة، وتكمن الخطورة أن الجاليتين تسكنان الأحياء نفسهاتقريباً وخاصةً في برلين، وتدعو الأوضاع في شوارع هذه الأحياء إلى الحذر والخوف ولا أحد يعرف متى ستنفجر وبأي حجم، لذا تكون الشرطة الألمانية دائمة الاستعداد لتشديد الإجراءات الأمنية، ومن الجدير بالذكر أنه في اليوم الذي عزز فيه الجيش التركي قواته على الحدود العراقية بدأت تظهر معالم العداء بين الأتراك والأكراد في ألمانيا، ومن المتوقع قيام المزيد من التظاهرات الكردية الشاجبة للحرب ضد أهاليهم التي بدأت نهاية شباط 2008، وما يثير القلق أن كلوديا شميت مديرة دائرة الشرطة في برلين تأخذ في الاعتبار إمكانية احتدام الوضع بين الأتراك والأكراد خاصة في العاصمة برلين، ومن جانب آخر تم خطف ثلاثة سياح ألمان في جبال آرارات من قبل عناصر من حزب PKK، وأشار محللون أن الحزب يستغل القضية ليتحدى الحكومة الألمانية، وبحسب قول قيادي في الحزب أنه لن يجري الإفراج عن السياح إذا لم تعلن ألمانيا تراجعها عن ما أسماه بالسياسة المعادية للشعب الكردي وحزب العمال الكردي، إلا أن وزارة الخارجية الألمانية أعلنت في 20 تموز 2008 أن الألمان الثلاثة المختطفين من قبل عناصر من حزب PKK قبل حوالي عشرة أيام تم الإفراج عنهم[73]. وفي حادث ذي صلة بالمهاجرين، شب حريق مطلع عام 2008 في إحدى البنايات التي يسكنها أتراك في مدينة لودفيغشاين (جنوب غرب ألمانيا) أدى إلى مقتل تسعة أشخاص وإصابة (60) آخرين مما ساهم في تأجيج حدة التوتر بين ألمانيا وتركيا بعد اتهام الصحافة التركية بأن الحادث يندرج في إطار نزعة كره الأجانب، كما طالبت أنقرة بإلقاء الضوء على ملابسات الحادث، وخلال زيارته إلى تركيا قال وزير الداخلية الألماني فولنفانغ شوبل (الألمان ليسوا شعباً يلقي زجاجات حارقة على الأتراك)، إلا أن السفير التركي في ألمانيا محمد علي أرتمجليك يؤكد أن الحريق متعمد، وأجرت الصحافة التركية مقارنة بين هذا الحريق والحريقين المتعمدين اللذين أسفرا في خريف 1992 وربيع 1993 عن مصرع نساء وفتيات تركيات في مولن وزولينغن (غرب ألمانيا) وما يزال الحادثان راسخين في ذاكرة الألمان والأتراك، وخلال زيارة أردوغان إلى ألمانيا مطلع عام 2008 أعربت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن شكر الحكومة الألمانية

أردوغان لحثه الجالية التركية في ألمانيا على الهدوء جراء الحريق ومطالبته الشباب التركي على الاندماج مع المجتمع الألماني، من جانبه طالب أردوغان بأن تصبح العلاقات التركية الألمانية أقوى من ذي قبل مشيراً إلى أن اللغة الألمانية أصبحت الثالثة في الجامعات والمدارس التركية[74].

خاتمة واستنتاج

لقد كانت ديمومة العلاقات التركية الألمانية حصيلة إرث تاريخي ممتد تشابكت فيه المصالح المشتركة بالعوامل الاقتصادية والثقافية والهواجس الأمنية، حتى بدت ذات خصوصية معينة وهي ماضية في الاستمرار والثبات ولم تتوقف عند النقاط الساخنة التي قد تثار بين الحين والآخر، كما أن العلاقات الاقتصادية تسير بوتيرة متقدمة والدليل هو حجم التبادل التجاري بينهما، وتأتي قوة هذه العلاقة بالمرتبة الأولى في علاقات تركيا مع باقي دول الاتحاد الأوربي والمرتبة الثانية بعد العلاقات التركية الأمريكية. وتبدو تركيا عاقدة العزم على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي إلا أن متغيرات الوضع السياسي الداخلي الألماني لها رأي في جدوى انضمام دولة بعيدة عن القيم العالمية والديمقراطية وهويتها إسلامية لهذا الاتحاد مع عدم استعداد الألمان لاحتضان تغيير الهوية التركية، لذا سيستمر على المدى المنظور الجدل غير العاطفي حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي. ولكن أوربا وألمانيا تحديداً في المقابل،وهي مفارقة أرقت الأتراك كثيراً ، تعتبر تركيا دولة مركزية فيما يتعلق بالاستراتيجية الأمنية الأوربية، ظهرت أهميتها خلال الحرب الباردة، وتعززت مكانتها بعد الحرب الباردة أكثر وأكثر وخاصة في أعقاب القضايا الأمنية في آسيا الوسطى والبلقان والشرق الأوسط، فضلاً عن ذلك تمثل تركيا البوابة التي تتحكم بتدفق المهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين من أقطار عديدة إلى أوربا، وبالتالي فإن إبقاء العلاقات الحسنة وتطورها وتجاوز الفتور أينما ظهر بين تركيا وألمانيا يعتبر أمراً لا مفر منه بالنسبة إلى ألمانيا. ومن جانب آخر فإن الغرب عامة ينظر إلى القوة الروسية على أنها إرث من الماضي وينكر عليها أن تظهر مرة أخرى كقوة دولية لها

وزنها، إلا أن هاجس شبح روسيا مازال مسيطراً على تركيا وألمانيا وهما يدركان أن روسيا أمست مفتوحة على كافة الاحتمالات وأن مستقبل هذه الدولة قابل لأن يتخذ أي مسار في أي اتجاه وأن لكل مسار مقوماته والعوامل التي تدفع إليه، وبالتالي فإن علاقتهما معاً أو منفردتين اتجاه روسيا تصب في اتجاه هذا الإدراك.

الهوامش

[1] محمد جواد علي، العراق والهند، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الثالث، 1997، ص108.

[2] ميشال فيريه، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.mondiploar.com

3 Ulrich Trumpener, Germany and Ottoman Empire 1914-1918, (New Jersey, 1968), P.13

[4] ميشال فيريه، مصدر سابق.

[5] المصدر نفسه.

[6] هنري لورنس، اللعبة الكبرى (الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية)، ترجمة: محمد مخلوف، دار قرطبة للنشر، قبرص، 1992، ص22.

[7] ناظم عبد الواحد الجاسور، قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في استانبول: ميثاق الأمن الأوربي للقرن الحادي والعشرين، دورية محطات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (15)، 1999، ص1.

[8] توسع الناتو إلى شرف أوربا، ترجمة: سميرة عبد الرحمن، سلسلة دراسات مترجمة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، (بلا سنة)، ص12.

[9] محمد فريد عجاج، القوى الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، مجلة الدفاع المصرية، العدد 10، القاهرة، 1995، ص64.

[10] جريدة القاصد، العراق، عدد 58، 2005/3/14.

[11] المصدر نفسه.

[12] هاينز كرامر، تركيا كقوة إقليمية جديدة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 55، 1996، ص9.

[13] جريدة الشرق الأوسط، العدد 9789، 16 سبتمبر 2005.

[14] نبيل شبيب، شبكة المعلومات الدولية:

http://www.islamonline.net/Arabic/

15 Relations with Germany, Turkish Press, August 27, 2005.

[16] ميشال فيريه، مصدر سابق.

[17] ستيفن جي. فلانانغات، تركيا والغرب على مفترق الطرق الاستراتيجية، ترجمة: سميرة إبراهيم، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007، ص116.

[18] إليزابيث سكونز، تمويل الأمن في سياق عالمي، كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (الكتاب السنوي 2005)، ترجمة: حسن حسن وعمر الأيوبي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص428.

[19] شبكة المعلومات الدولية:

http://www.akhbaralaalam.net/news

[20] هاينز كرامر، تركيا المتغيرة؛ تبحث عن ثوب جديد، تعريب: فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2001، ص376-391.

[21] ناظم عبد الواحد الجاسور، ألمانيا الموحدة والقرن القادم: محددات القوة الإقليمية والدولية، دورية قضايا دولية، عدد 34، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 1999، ص2.

[22] سامية بيبرس، ألمانيا وإسرائيل.. نحو شراكة استراتيجية، شبكة المعلومات الدولية 2005-2006
http://www.siyassa.org.cg/

[23] وزير خارجية ألمانيا في كتاب جديد حول الشرق الأوسط بعد غزو العراق، جريدة الأهرام، العدد 43289 في 14 يونيو 2005.

[24] القوة والحق وما بينهما (افتتاحية المجلة)، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 121، 2006، ص2.

[25] محمد سعيد أبو عامود، العلاقات الأوربية-العربية: رؤية مستقبلية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، 2004، ص122.

[26] محمد بركة، التحالف من طرابلس إلى طهران، صحيفة العالم اليوم، لندن 1996/4/16.

[27] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص316.

[28] عبد العظيم محمود حنفي، اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 156، 2004، ص134.

[29] نجوى عبد المعبود الأشول، العلاقات الأوربية-الأمريكية: بين الاستقلال والتبعية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 157، 2004، ص118.

[30] المصدر نفسه، ص117.

[31] جريدة الصباح (العراق)، العدد 295 في 2004/6/28.

[32] شبكة المعلومات الدولية:

http://www.akhbaralaalam.net/news.

[33] محمد نور الدين، الديمقراطية التركية..أمام امتحان جديد، جريدة الشرق القطرية 2003/6/22.

[34] شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net.news.

[35] مالك مفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد 27، 1997، ص23.

[36] محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، مصدر سابق، ص222.

[37] تنامي العلاقات الأرمنية التركية، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[38] تركيا متفائلة بقرب إطلاق مفاوضات شاملة لحل الأزمة في قبرص، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[39] أنقرة تأمل دعم برلين لانضمامها للاتحاد الأوربي، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.aljazeera.net/news.

[40] استئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل في أنقرة، شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.timeturk.com/news.

[41] شبكة المعلومات الدولية:
http://www.al-akhbar.com/ar.

[42] تركيا: إيران والدول الست تطلب وساطتنا لحل أزمة النووي، شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.timeturk.com/news.

[43] وساطة تركية في أزمة البرنامج النووي الإيراني، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.aljeeran.net.

[44]تركيا تنتهج موقفاً حذراً بشأن العلاقات مع إيران، شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.timeturk.com/news.

[45] شبكة المعلومات الدولية:
http://www.assabeel.net/main.

[46] تركيا وروسيا تبحثان إقامة تحالف بين دول القوقاز، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[47] روسيا تقدر جهود تركيا في حل قضية القوقاز، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[48] نزع فتيل حرب محتملة بين روسيا وتركيا، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[49] ميركل تعد بانضمام جورجيا إلى الناتو، شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.timeturk.com/news.

[50] إبراهيم عرفان، آسيا الوسطى.. التنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007، ص124.

[51] جريدة الشرق، 16 يوليو 2008.

[52] الصادرات التركية تضرب الرقم القياسي هذا العام، شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.timeturk.com/news.

[53] ألمانيا الأولى عالمياً في قائمة الدول المصدرة، شبكة المعلومات الدولية:
http://us.moheet.com/

[54] أهم شريك اقتصادي لألمانيا في الشرق الأوسط، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.dw-world.de

[55] ميركل تحبط آمال تركيا الأوربية، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.alhourriah.org

[56] تطلعات الاقتصاد التركي والفرص التجارية في تركيا، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[57] تعزيز الأمن الأوربي بتجربة أردوغان، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.islamonline.net/Arabic/

[58] منارة أكاديمية على مضيق البوسفور، جريدة الغد، 2008/6/16.

[59] انتوني كوردسمان، قانون الإبادة الجماعية للأرمن ورد الفعل التركي في العراق، ترجمة: سميرة إبراهيم، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007، ص117.

[60] محمد رفعت الإمام، مشروع القانون الأرمني وتأزم العلاقات التركية–الفرنسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 167، 2007، ص170.

[61] البرلمان الألماني يدعو الحكومة التركية للتحقيق في الإبادة الأرمنية، شبكة المعلومات الدولية:
http://ara-ashiian.blogsnot.com.

[62] وساطة ألمانية بين تركيا وأرمينيا، شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.timeturk.com/news.

[63] تركيا: طريق شائك نحو الاتحاد الأوربي، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.ecssr.ac.ae/CDA/

[64] ملحق جريدة الحياة (الوسط)، العدد 648 في 2004/6/28.

[65] جريدة الحياة، 2007/4/16.

[66] الحكومة التركية في وضع حرج، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.mondiploar.com

[67] الخلافات التركية–الكردية، شبكة المعلومات الدولية:
http://news.bbc.co.uk.

[68] أحمد نوري النعيمي، القضية الكردية في تركيا: الواقع والمستقبل، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 48، 2003، ص58.

[69] ألمانيا بين السندان التركي والمطرقة الكردية، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[70] على خلفية التوتر التركي الكردي ألمانيا تتحضر لأي تصعيد، شبكة المعلومات الدولية:
http://www.gemyakurda.net.

[71] قناة الجزيرة الفضائية، 2005/5/7.

[72] هاينز كرامر، تركيا المتغيرة، مصدر سابق، ص322.

[73] شبكة المعلومات الدولية، على خلفية التوتر التركي الكردي، مصدر سابق. وكذلك:
http://www.akhbaralaalam.net/news.

[74] حريق متعمد يؤجج التوتر بين الألمان والأتراك، شبكة المعلومات الدولية:
http://afp.google.com/

وكذلك:

http://www.fananews.com